S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/108
2 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل، طيه، رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، موجهة إليكم من السيد الكسندر ديميتروف وزير خارجية جمهورية مقدونيا، بشأن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناستي كالوفسكي
السفير
الممثل الدائم
لدى الأمم المتحدة

020299 020299 99-02639

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

أرجو بادئ ذي بدء أن تتقبلوا خالص تحياتي، واسمحوا لي أن أطلعكم على أسانيد حكومة جمهورية مقدونيا في طلب تمديد فترة بقاء قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بعد ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ لمدة ستة أشهر أخرى، بولايتها الحالية وبتكوينها وقوامها الحاليين.

فقوة الانتشار الوقائي بتأديتها لمهامها حتى الآن، كعامل ردع، أسهمت إسهاما كبيرا نحو تحقيق استقرار الحالة في المنطقة بأسرها مما كان له أثر مباشر في إقرار الأمن إلى حد بعيد في بلدي. بيد أن سلام واستقرار جمهورية مقدونيا والبلدان الأخرى ما زال، كما أكدتم في أحد تقاريركم السابقة، مرهونين بالتطورات الإقليمية. وأقصد بهذا، في المقام الأول، خطر امتداد الصراعات العسكرية من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (كوسوفا) إلى البلدان المجاورة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه في عام ١٩٩٢ نشرت قوات الأمم المتحدة الوقائية في جمهورية مقدونيا لغرض محدد ألا وهو منع امتداد الصراعات المسلحة إليها من البلدان المجاورة. ومن المؤسف أن الحالة في البلدان المجاورة لنا لم تتحسن، بل على النقيض، تدهورت تدهورا شديدا. وفي هذا الصدد ينبغي أخذ ما يلي في الحسبان:

ما برح إقليم كوسوفا يمثل منطقة تتقد بها الأزمة دون أي بوادر تهدئة. فالصراعات العسكرية المباشرة مستمرة في كوسوفا منذ فترة ليست بالهينة مما يمكن أن يمتد أثرها إلى المنطقة بأسرها ويسبب مزيدا من عدم الاستقرار. بل إن تقريركم الأخير المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ هو إثبات آخر لتدهور الحالة في كوسوفا. وعدم الامتثال لاتفاق هولبروك - ميلوسيفيتش ينبئ بأنه بحلول الربيع القادم يمكن توقع صراعات أشد سفورا وأكثر حدة. وفي الوقت نفسه يمكن توقع أن يحاول كلا الطرفين إحراز نصر نهائي في ميدان القتال. وحكومة جمهورية مقدونيا تقدر حق التقدير جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة وترحب بها شأنها في ذلك شأن نشر بعثة التحقق في كوسوفا التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا الصدد، تسهم جمهورية مقدونيا على الوجه الأكمل في السعي من أجل حل الأزمة، مما يتجسد في تمركز قوات الانتشار التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في أراضينا. وأود، أيضا، أن أشدد على موقف جمهورية مقدونيا المبدئي ومؤداه أن أزمة كوسوفا لا بد أن تحل بطريقة سلمية ومن خلال حوار سياسي، مع احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية، والالتزام التام بكفالة تمتع الجميع بحقوق الإنسان، ومنح كوسوفا حكما ذاتيا أوسع نطاقا، واشتراك المجتمع الدولي بصورة اشد كثافة.

وفضلا عن ذلك، أفضت أزمة كوسوفا إلى زيادة التوترات على الحدود الألبانية - اليوغوسلافية. وقد أودت الصراعات بأرواح كثيرة وضاعفت إلى حد كبير من الشعور بانعدام الأمن والثقة في المنطقة. والواقع أن الحالة في ألبانيا ما زالت غير مستقرة، مما ينعكس أثره على الحالة على الحدود مع البلدان المجاورة. الأمر الذي يثقل على السلطات فيما تبذله من جهود تهدف إلى منع الاتجار بالأسلحة عبر كوسوفا، وهو التزام منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، الذي يطلب فيه المجلس إلى جميع البلدان منع بيع أو توريد الأسلحة والمواد المتصلة بها بجميع أنواعها، إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبالإضافة إلى ذلك مدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب قراره ١١٨٦ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨ ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بما تنطوي عليه من مهمة مراقبة الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بمقتضى القرار الأول.

وأخيرا، فرغم جميع الجهود المبذولة من جانبنا، لم يتم بعد ترسيم الحدود المقدونية اليوغوسلافية مما يزيد الحالة السياسية والأمنية في بلدنا تعقيدا نظرا للتطورات الراهنة في كوسوفا ولكون جزء من الحدود يمتد في اتجاه كوسوفا.

ووفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١١٨٦ (١٩٩٦) تمت مؤخرا زيادة قوام العنصر العسكري في قوة الانتشار الوقائي من ٧٥٠ إلى ١ ٠٥٠ فردا، مما يتيح لها الوفاء بالمهام المسندة إليها في إطار ولايتها على خير وجه. وأود أن أرحب بالسيد فرناندو فالنزويلا مارثو رئيس البعثة الجديد الذي أرست معه السلطات المقدونية، بالفعل، علاقات تعاون ممتازة. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني للسيد هنريك سوكالسكي الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة السابق لما أداه من عمل ناجح.

وفي اعتقادي أن الدول الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ستصيب هذه المرة أيضا، في تقييمها للحالة الأمنية في المنطقة وستتخذ قرارا بتمديد فترة بقاء قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لمدة ستة أشهر أخرى بولايتها الحالية وتكوينها وقوامها الحاليين، وهو ما يهمنا بوجه خاص. فحكومة جمهورية مقدونيا ترى أن التعاون مع القوة كلل حتى الآن بنجاح فائق. الأمر الذي يرجع بصفة خاصة إلى ولاية البعثة وتكوينها في حد ذاته. وأنا على اقتناع أن التعاون سيستمر في المستقبل في الاتجاه نفسه.

— — — — —